كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم اللغةالعربية

ماجستير /اللغة

المحاضرة العاشرة

المصدر عند القدامى

أستاذ المادة:

ا.د. فيحاء قحطان ممدوح

2025-2026

.الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)

المصدر: أصل الكلمة الذي تصدر عنه الأفعال. وتفسيره ان المصادر كانت أول الكلام، كقولك: الذهاب والسمع والحفظ، وانما صدرت الأفعال عنها، فيقال: ذَهَبَ ذَهاباً ، وسمع سمعاً وسَماعاً وحَفِظَ حفظاً . والمُصَدَّرُ من السهام الذي صدره غليظٌ، وصَدْرُ السَّهم ما فَوْقَ نصفه الى المراش . والمُصَدَّرُ : الأَسَدُ [١]

٢. سيبويه (ت ١٨٠ هـ)

قال سيبويه وجميع البصريين الفعل مأخوذ من المصدر سابق له فهو اسم الفعل. وهذا معنى قول سيبويه وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء" وأحداث الأسماء المصادر ... قام زيد قياماً، قام مأخوذ من القيام. وكان يجب أن يقال فعل زيد القيام واستدل بحروف قام على الحدث، وببنائه على الزمان، وبحركاته على تسمية الفاعل بعده [٢].

وقد تطرق سيبويه الى باب مصادر بنات الأربعة

فاللازم لها الذي لا ينكسر عليه أن يجيء على مثال فعللة. وكذلك كل شيء ألحق من بنات الثلاثة بالأربعة، وذلك نحو دحرجته دحرجة وزلزلته زلزلة، وحوقلته حوقلة، وزحولته زحولة.

وإنما ألحقوا الهاء عوضاً من الألف التي تكون قبل آخر حرف، وذلك ألف زلزال. وقالوا زلزلته زلزالاً، وقلقلته قلقالاً، وسر هفته سرهافاً، كأنهم أرادوا مثال الإعطاء والكذاب، لأن مثال دحرجت وزنتها على أفعلت وفعلت.

وقد قالوا الزلزال والقلقال، ففتحوا كما فتحوا أول التفعيل، فكأنهم حذفوا الهاء وزادوا الألف في الفعللة. والفعللة ههنا بمنزلة المفاعلة في فاعلت، والفعلال بمنزلة الفيعال في فاعلت، وتمكنهما ههنا كتمكن ذينك هناك.

---

(١) العين، ٩٦/٧.

(٢) الإيضاح في علل النحو، ٥٦.

وأما ما لحقته الزيادة من بنات الأربعة وجاء على مثال استفعلت وما لحق من بنات الثلاثة ببنات الأربعة، فإن مصدره يجيء على مثال استفعلت. وذلك احر نجمت احر نجاماً، واطمأننت اطمئناناً.

والطمأنينة والقشعريرة ليس واحد منهما بمصدر على اطمأننت واقشعررت، كما أن النبات ليس بمصدر على أنبت، فمنزلة اقشعررت من القشعريرة واطمأننت من الطمأنينة، بمنزلة أنبت من النبات[٣] .

٣.المبرد (ت ٢٨٥هـ)

ونجد المصدر عند المبرد لا يختلف عن الاسم إلا في كون المصدر يدل على فعله، وهذا ما يدل عليه قوله " واعلم أن المصادر كسائر الأسماء، إلا أنها تدل على أفعالها [٤]

ويتأمل المبرد طبيعة دلالة المصدر فيحدده هو الدال على فعل الفاعل حقيقة فاصطلح عليه المفعول الصحيح يقول: " المصدر هو المفعول الصحيح ألا ترى أنك إذا قلت ضربت زيدا أنك لم تفعل زيدا وإنما فعلت الضرب فأوصلته الى زيد و أوقعته به لأنك إنما اقعت به فعلك[٥]

وقد تطرق المبرد إلى مصادر ذوات الثلاثة على اختلافها وتبيين الأصل فيها:

اعْلَم أَن هَذَا الضَّرْب من المصادر يجيء على أَمْثِلَة كَثِيرَة بزوائد وغير زَوَائِد وَذَلِكَ أَن مجازها مجاز الْأَسْمَاء والأسماء لا تقع بقياس وَإِنَّمَا اسْتَوَت المصادر التي تجاوزت افعالها ثلاثة أحرف فجرت على قياس وَاحِد لِأَنِ الْفِعْلِ مِنْهَا لا يختلف وَالثَّلَاثَة مُخْتَلِفَة أفعالها الْمَاضِيَة والمضارعة فلذلك اختلفت مصادرها وجرت مجرى سَائِرِ الْأَسْمَاءِ فَمِنْهَا مَا يَجِيء على فعل مفتوح الأول سَاكِنِ الثَّانِي وَهُوَ الْأَصْل وسنبين الأصل إِن شَاءَ الله فَمَا جَاءَ مِنْهَا على فعل فقولك ضربت ضربا وقتلت قتلا وشربت شربا ومكنت مكثا فَهَذَا قد جَاءَ فِيمَا كَانَ على فعل يفعل نحو ضرب يضرب و قتل يقتل هذه المصادر بِغَيْر زيادَة وتكون الزيادة فيكون على فعول وفعال نَحْو جلس

(٣)الكتاب، ٨٦/٤.

(٤)المقتضب، ٢٦٧/٣.

(٥)المقتضب، ١٢٢/٢-١٢٤-١٢٥.

جلوسا وقعد قعودا ووقدت النار وشكرته شكورا وكفرته كفورا والفعال نحو قُمت قياما وصمت صياما ولقيته لقاء ويكون على فعال نحو ذهب ذَهَابًا وخفيت خَفَاء

٤. ابو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)

إعلم أنَّ أمْثَلَةِ الأفعال مُشْتَقَةٌ من المصادر، كما أن أسماء الفاعلين والمفعولين مُشْتَقَّةٌ مِنْهَا، ولو كانت المصادِرُ مُشْتَقَةً من الأفعالِ لَجَرتْ على سُنَنِ في القياس ولم تختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين. فلما اختلفت المصادر اختلاف سائر أسماء الأجناس دَلَّ ذلك على أَنَّ الأفعال مُشْتَقَّةٌ منها، وأنها غير مشتقة من الأفعال.

وأيضًا فلو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لَدَلَّتْ على ما في الأفعالِ مِنَ الحدث والزمن، وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحَدَثِ وذات الفاعل والمفعول به. وكذلك سائر المشتقات، فلما لم تكن المصادر كذلك عُلِمَ أنَّها ليست مشتقة من الأفعال. فأمَّا اعْتَلَالُها باعتلال الأفعال فلا يَدلُّ على أنها مشتقة منها ، كما أن اعتلال بعض أمثلة الفعل لبَعْضٍ لا يَدلُّ على أنَّ بعض الأفعال مُشْتَقٌ من بعض(٦)

٥. ابو البركات الانباري (ت ٥٧٧هـ)

ذكر في كتابه الانصاف قد ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه، نحو "ضرب ضربًا، وقام قيامًا" وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه.

أما الكوفيون فاحتج فريق منهم بأن قالوا: إنما قلنا إنَّ المصدر مشتق من الفعل؛ لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله، ألا ترى أنك تقول "قَاوَمَ قِوَامًا" فيصح المصدر ؛ لصحة الفعل، وتقول: قام قياما" فيعتل؛ لاعتلاله؛ فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه.

أما البصريون فاحتج فريق منهم بأن قالوا : الدليل على أن المصدر أصل للفعل وأن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك

---

(٦)التكملة، ٥١٥-٥١٦.

المصدر أصل للفعل ،نحو الضرب والقتل، والفعل له أمثلة مختلفة، كما أن الذهب نوع واحد، وما يوجد منه أنواع وصور مختلفة.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يُذكر تأكيدًا للفعل، ولا شك أن رتبة المُؤكَّد قبل رتبة المُؤَكِّد؛ فدل على أن الفعل أصل، والمصدر فرع والذي يؤيد ذلك أنا نجد أفعالاً ولا مصادر لها، خصوصا على أصلكم، وهي نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب حَبَّذَا، فلو لم يكن المصدر فرعًا لا أصلا لما خلا عن هذه الأفعال ؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل والفاعل ٢ وضع له فَعَلَ ويَفْعَلُ ؛ فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلا للمصدر.

قالوا: ولا يجوز أن يقال " إن المصدر إنما سُمِّي مصدرًا لصدور الفعل عنه، كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الإبل مصدرًا لصدورها عنه لأنا نقول: لا نسلم، بل سُمّي مصدرًا لأنه مصدرو عن الفعل كما قالوا "مَرْكَب فاره، ومشرب عذب" أي: مركوب فاره، ومشروب عذب، والمراد به المفعول، لا الموضع، فلا تَمَسُّك لكم بتسميته مصدرًا.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل.

وبيان ذلك أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك في الأزمنة كلها، لا اختصاص له بزمان دون زمان، فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه اشتقوا له من لفظه أمثلة تدل على تعين الأزمنة، ولهذا كانت الأفعال ثلاثة ماض، وحاضر ومستقبل؛ لأن الأزمنة ثلاثة؛ ليختص كل فعل منها بزمان من الأزمنة الثلاثة؛ فدل على أن المصدر أصل للفعل.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم، وما يستغنى بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على شيئين الحدث، والزمان المحصل، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر له مثال واحد نحو الضَّرْبَ والقتل، والفعل له أمثلة مختلفة، كما أن الذهب نوع واحد، وما يوجد منه أنواع وصور مختلفة.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل، ألا ترى أن "ضرب" يدل على ما يدل على الضرب، والضرب لا يدل على ما يدل عليه "ضرب" وإذا كان كذلك دلّ على أن المصدر أصل والفعل فرع؛ لأن الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل، وصار هذا كما تقول في الآنية المصوغة من الفضة فإنها تدل على الفضة لا تدل على الآنية، وكما أن الآنية المصوغة من الفضة فرع عليها ومأخوذة منها فكذلك ههنا الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل أنه لو كان مشتقا منه لكان يجب أن يجري على سنن في القياس، ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين؛ فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس كالرجل والثوب والتراب والماء والزيت وسائر الأجناس دل على أنه غير مشتق من الفعل.

ومنهم من تمسك بأن قال: لو كان المصدر مشتقا من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث ما دلّت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به ؛ فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقا من الفعل.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل قولهم "أَكْرَمَ إِكْرَامًا" بإثبات الهمزة، ولو كان مشتقا من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول نحو مكرم، ومُكْرَم لَمَّا كانا مشتقين منه؛ فلما لم تحذف ههنا كما حذفت مما هو مشتق منه دل على أنه ليس بمشتق منه.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أن المصدر هو الأصل تسميته مصدرًا؛ فإن المصدر هو الموضع الذي يَصْدُرُ عنه، ولهذا قيل للموضع الذي تصدر عنه الإبل "مصدر" فلما سُمِّي مَصْدَرًا دل على أن الفعل قد صدر عنه" وهذا دليل لا بأس به في المسألة، وما اعترض به الكوفيون عليه في دليلهم فسنذكر فساده في الجواب عن كلماتهم في موضعه إن شاء الله تعالى:

أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم "إن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله" قلنا: الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن المصدر الذي لا علة فيه ولا زيادة لا يأتي إلا صحيحًا نحو ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا" وما أشبه ذلك، وإنما يأتي معتلا ما كانت فيه الزيادة، والكلام إنما وقع في أصول المصادر، لا في فروعها الثاني: أنا نقول: إنما صح لصحته واعتل لاعتلاله للتشاكل، وذلك لا يدل على الأصلية والفرعية، وصار هذا كما قالوا "يعد" والأصل فيه يوعد؛ فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، وقالوا: "أَعِدُ، ونَعِدُ، وتَعِدُ" والأصل فيها أَوْعِدُ ونَوْعِدُ وتَوْعِدُ ، فحذفوا الواو وإن لم تقع بين ياء وكسرة حملا على يَعِدُ، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من يَعِدُ وكذلك قالوا "أُكْرِمُ" والأصل فيه أَكْرِم ، فحذفوا إحدى الهمزتين استثقالا لاجتماعهما، وقالوا: "نكرم، وتكرم، ويكرم"، والأصل فيها نُؤَكْرِم، وتُؤَكْرِم، ويُؤَكْرِم، كما قال الشاعر:

فإنه أهل لأن يُؤَكْرَما

فحذفوا الهمزة – وإن لم يجتمع فيها ٢ همزتان حملا على أكرم؛ ليجري الباب على سنن واحد، ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من أكرم، فكذلك ههنا.

والثالث: أنا نقول: يجوز أن يكون المصدر أصلا ويحمل على الفعل الذي هو فرع، كما بنينا الفعل المضارع في فعل جماعة النسوة نحو "يضربن" حملا على "ضربن" وهو فرع؛ لأن الفعل المستقبل قبل الماضي، وكما قال الفراء : إنما بني الفعل الماضي على الفتح في فعل الواحد لأنه يفتح في الاثنين ولا شك أن الواحد أصل للاثنين؛ فإذا جاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع ههنا.

وأما قولهم إن الفعل يعمل في المصدر؛ فيجب أن يكون أصلا قلنا كونه عاملا فيه لا يدل على أنه أصل له، وذلك من وجهين

أحدهما: أنا أجمعنا على أن الحروف والأفعال تعمل في الأسماء؛ ولا خلاف أن الحروف والأفعال ليست أصلا للأسماء، فكذلك ههنا.

والثاني: أن معنى قولنا "ضرب ضربًا أي أوقع ضربًا، كقولك "ضرب زيدًا" في كونهما مفعولين وإذا كان المعنى أوقع ضربًا فلا شك أن الضرب معقول قبل إيقاعه، مقصود إليه، ولهذا يصح أن يؤمر به فيقال: "اضرب" وما أشبه ذلك، فإذا ثبت أنه معقول قبل إيقاعك معلوم قبل فعلك دل على أنه قبل الفعل.

وأما قولهم: "إن المصدر يذكر تأكيدًا للفعل، ورتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد قلنا: وهذا أيضا لا يدل على الأصالة والفرعية، ألا ترى أنك إذا قلت ١٠٦ – "جاءني زيد زيد، ورأيت زيدًا زيدا، ومررت بزيد زيد" فإن زيدًا الثاني يكون توكيدا للأول في هذه المواضع كلها، وليس مشتقا من الأول ولا فرعًا عليه فكذلك ههنا.

وأما قولهم إنا نجد أفعالا ولا مصادر لها ، قلنا: خُلو تلك الأفعال التي ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلا وأن الفعل فرع عليه؛ لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلا ولا الفرع عن كونه فرعًا، ألا ترى أنهم قالوا: "طَيْرٌ عَبَادِيد" أي متفرقة، فاستعملوا لفظ الجمع الذي هو فرع وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذي هو الأصل، ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلا للجمع، وكذلك أيضا قالوا: "طيرا أبابيل" قال الله تعالى: {وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيرًا أَبَابِيلَ} [الفيل: ٣]

أي جماعات في تفرقة وهو جمع لا واحد له في قول الأكثرين، زعم بعضهم أن واحده ابول، وزعم بعضهم أن واحده إبيل، وكلاهما مخالف لقول الأكثرين، والظاهر أنهم جعلوا واحده ابولا وإبيلا قياسا وحملا، لا استعمالا ونقلا، والخلاف إنما وقع في استعمالهم لا في قياس كلامهم[٧]

(تثنية المصدر وجمعه)

(٧)الإنصاف، ١/١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤.

وَلَا يجوز تَثْنِيَة المصدر وَلا جمعه لأَنَّهُ اسْم الجنس ويقع بِلَفْظِهِ على القليل والكثير فجرى لذلك مجْرى المَاءِ وَالزَّيْتِ وَالتُّرَاب فإن اختلفت أنواعه جَازَت تثنيته وجمعه تقول قُمت قيامين وقعدت قعودين[٨]

و وجه آخر و هو ثالث: أن الفعل يدل على مصدر مبهم، و المصدر المبهم لا يثنى ولا يجمع فكذلك ما يدل عليه، و إنما سقطت تثنية المصدر؛ لأنه اسم لجنس لضرب و الأكل وما أشبههما، و الجنس يدل على الواحد فما فوقه فلا معنى للتثنية والجمع إلا أن تختلف أنواعه كقولك ضربت زيدا ضربتين، إذا كان أحدهما شديدا و الآخر خفيفا، وعلى هذا قوله تعالى :(وَ تَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا) الأحزاب: ٣٣/١٠ أي ظنونا مختلفة .

و وجه آخر: أن الفعل يدل على مصدر و ليس هو في نفسه بذات يقصد إليها حتى يضم إليها مثلها، كما يجب ذلك في الأسماء، فلذلك لم يثن و لا يجمع.

وجه ثالث و هو أن الفعل يدل على مصدره، والمصدر لا يثنى ولا يجمع؛ لأنه اسم للجنس يقع على الواحد فما فوقه كقولك: ضرب و أكل وشرب

إلا أن يختلف فحينئذ يجوز جمعه كقولك: ضربت ضروبا، إذا كان ضربا مختلفا، فلما كان الفعل إنما دل على مصدر واحد، والواحد من المصادر جنس واحد بينا أنه لا يثنى على هذا الوجه فكذلك لا يثنى ما يدل عليه[٩]

(٨)اللمع في العربية، ٤٩.

(٩)العلل، ابن الوراق، ٨٢/١.